

أساليب تحديد المؤنث في العربية

أ.فصيل سالم العيسى

باحثة، ماجستير لغة عربية

ملخص: تناول البحث "أساليب تحديد المؤنث في العربية" نشأة ظاهرة التأنيث، وتعريفها، والوقوف على المعايير التي تعتمد لفرزه عن المذكر، والوقوف على أنواعه وعلاماته الملفوظة والملحوظة، في محاولة لوضع ضوابط لها، من خلال عرض أوزانها القياسية، مع عدم إغفال صيغها السماعية، والمقارنة بينها من حيث الشبوع والندرة، كما تناولت التأنيث في الأسماء والأفعال والضمائر، وبعض القضايا المتعلقة بالتأنيث، كجمع المؤنث السالم، ومنع الاسم المؤنث من الصرف، كل ذلك من خلال إيراد الشواهد، وإدراج الأشكال، والجداول، والرسومات التوضيحية، والاستعانة بالمصادر والمراجع -القديمة والحديثة- من أجل التوصل إلى قواعد تضبط هذه الأساليب، وتجب على تساؤلات الدراسة، وترصد إجاباتها.

Methods of Determining the Feminine in Arabic Language

Abstract: The study discussed the "methods of determining the feminine in Arabic Language", the emergence of the feminization phenomenon, definition, discover the criteria adopted for sorting from masculine, and reveal its spoken and observed types and indications, in an attempt to set controls for them, through presenting its standard measures, without ignoring its acoustic form, and comparing them in terms of being common and rare. Also discussed the feminine in nouns, verbs and pronouns, and some issues related to feminization, such as "jam'u mu'annath salem", and "man'u al-ism al-mu'annath min al-sarf", through providing citations "shawahed", inclusion of forms, tables, illustration graphics, and the use of sources and references, ancient and modern, in order to reach to rules that control these methods, and answer the questions of the study, and monitor its replies.

المقدمة:

بِسْمِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْمَنَّانِ
صَلَّى عَلَى خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ
أَفْدي الَّذِي بِسْؤَالِهِ وَأَفْانِي
أَبْشَرُ، هَذَاكَ اللهُ، إِنِّي مَفْصَحُ
رَبِّ الْعِبَادِ الْمَاجِدِ السَّدِّيَّانِ
وَالْأَلِّ وَالنَّبَّاعِ بِالْإِحْسَانِ
عَنْ مَبْهَمِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَجْدَانِ
عَمَّا سَأَلْتُ فَلَا تَعَدَّ بَيَانِي

(ابن التستري، 1983، ص13)

لحكمة إلهية، انقسمت الموجودات في هذا الكون إلى ثنائية المذكر والمؤنث، وحتى أسبق الجنس على أشياء غير الإنسان، كالحَيوان والنبات، والجماد.

وقد شغلت ظاهرة التأنيث أذهان اللغويين والنحويين على حد سواء، محاولين وضع ضوابط لها، وقد قرنوا أهمية معرفة المذكر والمؤنث بمعرفة النحو والإعراب، فنجد النحويين يضعون

أ. فصل العيسى

ضوابطاً للتأنيث، ويتبعهم اللغويون، فأخذوا يؤلفون كتباً لضبط المؤنث السماعي، وأخرى لوضع قواعد للمؤنث القياسي، وعلى الرغم من جهود القدماء ومحاولاتهم في ترتيب هذا الباب، وجعله في قوائم شعراً ونثراً، بقي البحث في التأنيث شائكاً، وقد أفاد هذا البحث من هذه الدراسات، محاولاً تسجيل ضوابط جديدة لأساليب تحديد المؤنث في العربية" من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات منها:

- ما هو المؤنث؟ وما الفرق بينه وبين المذكر؟
- وما هي الأساليب التي لجأت إليها العربية للتمييز بينه وبين المذكر؟ أهي العلامات؟
- ولماذا تعامل كلمات كثيرة في العربية معاملة الأنثى، مع أنها لا تحمل صفاتها؟ وما المعايير المتبعة لتحديد نوع المؤنث؟
- وكيف يرد التأنيث في الأسماء، وما علاقته بالأفعال، والضمائر والجموع؟ وما هي حركته الإعرابية؟

وهذه التساؤلات فرضت تقسيم البحث إلى مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، بدأ بظاهرة التأنيث نشأتها وتعريفها، وأنواع التأنيث، وعلاماته، والأوزان القياسية له، والتأنيث في الأفعال، وفي الضمائر، وجمع المؤنث السالم، وأخيراً التأنيث والمنع من الصرف، متبوعة بنتائج البحث. وقد فرضت الظاهرة المدروسة وأسئلتها منهج الدراسة القائم على الاستقصاء. متخذاً الخطوات الإجرائية التالية: استقراء الظاهرة في بطون كتب النحو القديمة والحديثة، ودعمها بالشواهد والأدلة من آي الذكر الحكيم، والشعر، والنثر، وإعطاء أمثلة تطبيقية، وتحليلها، واستنتاج القواعد في محاولة لوضع ضوابط تفيد لهذه الظاهرة في العربية.

وأسأل الله التوفيق

الباب الأول

ظاهرة التأنيث

أولاً: النشأة

قال تعالى: [يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ] [البقرة: 35].

برأ الله الكون، وأجراه على ثنائية، خلق آدم، وأتبعه حواء، فتجلت حكمته في فكرة الجنس عن طريق الذكورة والأنوثة، ليس في خلق الإنسان وحسب، بل في معظم ما أودع وأبدع. ها هو نبي الله نوح **U** يصنع الفلك، ويجريها بأمر الله، فيحمل عليها من كل زوجين اثنين.

أساليب تحديد المؤنث في العربية

[قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ] [هود: 4]، لحكمة إلهية، ألا وهي استمرارية البقاء، والوجود، وتعمير الأرض، وبما أن ثنائية الجنس -المذكر والمؤنث- مصدرها علم إلهي؛ فهي من الثوابت التي لا مجال فيها للأخذ والرد، ولا يختلف عليها اثنان. ولقد لفت الجنس (المذكر والمؤنث) نظر الإنسان الأول وانعكس ذلك على لغته، مستخدماً للتفريق بين الذكر والأنثى وسيلة لغوية لا نحوية (ابن التستري، 1983م، ص16). ويمثل (الشكل رقم (1)) أمثلة توضيحية:

الجنس		مؤنث	مذكر
أم	β	أب	
بنت	β	ولد	
جارية	β	غلام	
فرس	β	حصان	

وعليه فقد استخدم الإنسان الكلمات المستقلة، لا الإلحاق الصوتي، ونتيجة لذلك أصبح من السهل التمييز بين المذكر والمؤنث، وما دام الإنسان في طوره الأول، فالأشياء من حوله محددة، لا تفرع فيها، ولا تعقيد، كيف لا وقد علم الله -سبحانه- آدم الأسماء كلها.

ونجد في بعض اللغات (الهندوأوروبية من يدعي بوجود جنس ثالث، غير المذكر والمؤنث، وقد ذكره محمد بن أحمد بن الرشيد (ت 595هـ / 1168م) في تلخيصه لكتاب (الخطابة) لأرسطو (Aristo) حيث يقول: "وقد يوجد في بعض الألسنة أسماء هي وسط بين المذكر والمؤنث وكذلك يوجد في اليونانية" (ابن التستري، 1983م، ص16).

وهذا القول لا يخلو من الطرافة، ويُفسر وجوده في الجماد، والمعاني، ولكن حتى (الخُنثى) ألحقت بها علامة التأنيث، وتجمع (خنائى) وقيل: رجل خُنث، وامرأة خنات، فالموجودات تقوم على ثنائية، لا ثالث لها، مذكرة ومؤنثة.

ونظرة عجلية في ثقافة الشعوب البدائية، تكشف عن تنوع أجناس الموجودات تنوعاً طريفاً وفقاً لمعتقداتها الخرافية (عمارة، 1986م، ص11).

أ. فصل العيسى

ففي العبرية مثلاً، وفي الساميات عامة، يطلق المذكر على كل ما هو خطرٌ، ومتوحشٌ، وضخمٌ، وشجاعٌ أمّا المؤنث فيطلق على كل ما يتعلق بالأمومة، والإخصاب، والتغذية، وكل ما هو ضعيف، ووديع، وتابع(ابن التستري، 1983م، ص18).

هذا من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فإن الألمانية: تقسم الأشياء إلى مذكر ومؤنث ومحايد، فالرجل مذكر، والمرأة مؤنث، والطفل محايد.

أما الإنجليزية: فتقسم الأشياء إلى مذكر عاقل، ومؤنثة عاقلة، وأشياء غير عاقلة، بغض النظر عن جنسها، فأصبحت الضمائر إشارات دالة عليها: [He, She, It].

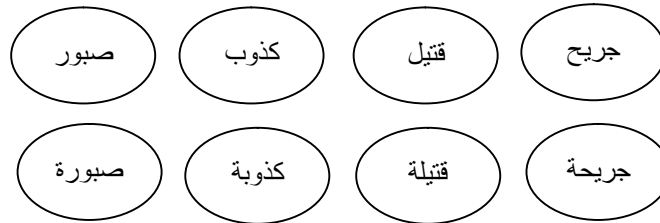
على أن العربية لم تغفل العاقل، وغير العاقل، فقد عاملت غير العاقل المجموع معاملة المفرد المؤنث، نحو: هذه جمال، وتلك جبال.

ويرى (بروكلمان) (Carl Brockelman)

أن الجنس في اللغات السامية لم يكن محصوراً بالمذكر والمؤنث، ولا بدّ أن هذا التقسيم أتى في مرحلة متأخرة (عمارة، 1986م، ص13-14).

وللعربية بروز دون غيرها في مسألة التذكير والتأنيث، ربما لأنها لغة كتبت لها الحياة، فظلت حية منطوية، فهي لغة الوحي، ومنطق النبي الكريم، ولسان الشعر العربي، وهي الساحة التي دارت على رعاها المساجلات، والمجادلات، والمحاورات، بين الفقهاء، والحكماء، والأدباء، والعلماء. وقد مرت العربية بمرحلة لم يكن الجنس فيها واضحاً تماماً بقسميه: المذكر والمؤنث، والدليل على ذلك أن الصفات على بناء [فعليل] و[فعلول] كان يستوي فيهما المذكر والمؤنث (السجستاني، ص3-4).

خلافاً لما أصبح في العربية الحديثة وهذا ما بينه (الشكل رقم 2)



ومرد ذلك -كما سبق- لوضوح المسميات وعدم تفرعها من ناحية، وصفاء ذاكرة المتلقي العربي، القادرة على التمييز بين المذكر والمؤنث وفقاً لفطرته السليمة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أول من صنف في التذكير والتأنيث يحيى بين زياد الفراء (ت 207هـ/822م)، تبعه سهل بن محمد السجستاني (ت 255هـ/868م) ثم محمد بن يزيد المبرد (ت

أساليب تحديد المؤنث في العربية

285هـ/898م) ومن ثمَّ محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ/939م) وتتبع التصنيفات حتى العصر الحاضر (نبهان، 2000م، ص241). وهذا دليل على أن ظاهرة الجنس (المذكر والمؤنث) شغلت النحاة واللغويين العرب على حد سواء، ومنذ القدم.

ثانياً: معنى التأنيث:

مؤنث، من الكلمات التي يتردد ذكرها في الاستعمال اللغوي، ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه. فالتأنيث هو كل اسم معرب بحاجة إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة (ملحوظة) تزد على الصيغة لتدل عليه (حسن، 1978م، ص585) فإذا كان المذكر ما خلا من العلامات اللفظية فالمؤنث من وجدت فيه إحداهن (حمادي، 1982م، ص309). على أن هذه العلامات قد تكون ملفوظة، نحو: نعيم ← نعيمة. وقد تكون ملحوظة، نحو: أب ← أم. وعليه فإن كثيراً من الأسماء المتمكنة الحقيقية المؤنثة متميزة بعلامتها الملفوظة، أو الملحوظة عن مقابلتها المذكرة.

وإذا كان التذكير أصلاً، فإن التأنيث فرع له، لذلك يحتاج إلى علامة (ابن هشام، ص286). وهناك دليان على ذلك (بركات، 1988م، ص34).

الأول: ما من اسم مذكر أو مؤنث إلا ويمكن إطلاق كلمة عليه تدل على المذكر نحو: (شيء). فهي في المدلول كلمة قد تكون مذكرة، أو مؤنثة مع أنها في اللفظ مذكرة.

الثاني: ما من اسم مؤنث إلا ويحتاج إلى علامة تميزه عن المذكر، فلما كانت العلامة معياراً - تسبق أو تلحق المؤنث، أو ما يسند إليه - فإن المذكر أصل والمؤنث فرع، أليس آدم أصلاً، وحواء فرعاً له؟

الباب الثاني

معايير تحديد المؤنث

أولاً: أنواع المؤنث:

تختلف كتب النحو واللغة في العربية في تقسيماتها للمؤنث، ولكنها تتفق في أنه لا يتجاوز الأنواع التالية:

أولاً: المؤنث الحقيقي: وهو الذي يلد، ويتناسل، وحتى لو كان التناسل عن طريق البيض، والتفريخ، وله علامات ظاهرة أو مقدرة نحو: [ليلي، وهند].

أ. فصل العيسى

وله أحكام مختلفة (ابن هشام، ص286) من بينها، وجوب تأنيث كل من فعله، ونعته، وخبره، وإشارته، وضميره.

وقد اتفق النحاة على تسميته المؤنث الحقيقي؛ لأنه مما يتصل بالحقيقة، والطبيعة، ولا جدال في ذلك، أما سائر الأشياء التي لم يروا فيها ما كانوا رأوه في الإنسان، أو الحيوان من صفة طبيعية حقيقية قاطعة، فكان تأنيثه على المجاز نحو: نخلة، وسماء، وعين، فالمؤنث فيها لا مذكر له من نوعه (حمادي، 1982م، ص301).

ثانياً: المؤنث المجازي: وهو الذي لا يلد، ولا يتناسل سواء أكان لفظه مختوماً بعلامة تأنيث ظاهرة، نحو: إسفينة| أو مقدرة نحو: إشمس| ولا سبيل لمعرفة إلا عن طريق السماع، والمؤنث المجازي يخضع في استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي خضوعاً واجباً في مواضع، وجائزاً في مواضع أخرى (حسن، 1978م، ص587) مثل:

أ- وجوب تأنيث الضمير العائد عليه نحو: الدار اتسعت.

ب- جوازه، نحو: اتسعت الدار، أو: اتسع الدار.

ومن الراجح أن التأنيث المجازي منوط بتصورات الشعوب، فما اقترب في شكله، أو صفته، أو وجدت قرينة تربطه بالأنثى الطبيعية اعتبروه مؤنثاً، ولما كان البشر مختلفين في عاداتهم وتقاليدهم؛ فإن الأمم اختلفت في التأنيث المجازي، فنجد ألفاظاً يجوز فيها التأنيث والتذكير في آن، مثل الريح.

قال تعالى: [وَلَسَلِيمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً] [الانبيا: آية 81].

وقال تعالى: [رِيحٌ عَاصِفٌ] [يونس: آية 22].

كما تجيز العربية التأنيث والتذكير في كثير من أعضاء الجسد، كالرأس، والسن، والكبد... إلخ وإن وجدنا الآن من يلحق بها علامة التأنيث ويقول: كبد.

وجواز التذكير والتأنيث هذا عائد إلى مرحلة زمنية بعيدة، فلما انفصلت اللغات حملت كل لغة قدراً من الإرث اللغوي المشترك، إضافة إلى اختلاف القبائل في اصطلاحها على أشياء اختلفت فيها التذكير والتأنيث فجاز الوجهان. وهذا واضح في الإشارة نحو: ما هذه الصوت، أو ما هذا الصوت. ويلحق بهذا الأمر أسماء المدن، نحو: دمشق، وعمان... إلخ. جرياً على نفس القاعدة (عميرة، 1986م، ص30-32). ولا ندري فقد تخضع العملية للاختيار يوماً ما.

ثالثاً: المؤنث اللفظي: ويشمل علامات تأنيث ظاهرة مع أن مدلوله مذكر، نحو: [حمزة، وزكرياء] وهي أعلام رجال، وللمؤنث اللفظي أحكام منها (حسن، 1978م، ص587):

أ. لا يؤنث له الفعل، فلا يُقال: اشتهرت حمزة بالشجاعة.

ب. لا يعود عليه الضمير مؤنثاً، فلا يُقال: حمزة اشتهرت بالشجاعة.

أساليب تحديد المؤنث في العربية

ج. لا يجمع في الأرجح جمع مذكر سالم، يقال: حمزة — حمزات.

د. يراعي لفظه في الغالب - فيمنع من الصرف، يقال: مررتُ بـحمزة.

هـ. يذكر له اسم العدد، يُقال: ثلاث حمزات.

ربما كان هذا النوع من التأنيث هو الذي أدى إلى اضطراب الظاهرة التأنيثية، وعدم أطراد قواعدها، فنحن مثلاً لا نقول: هذه حمزة.

رابعاً: المؤنث المعنوي: وهو مؤنث حقيقي في مدلوله، أو مجازي، ويخلو لفظه من علامات التأنيث الظاهرة نحو: [زينب، وسعاد]، والمجازي فيه نحو: [عين، وبئر] ويجري عليه كثيرٌ من أحكام المؤنث الحقيقي، والمجازي، نحو: تأنيث الفعل له، وتأنيث ضميره، وبعته، والإشارة إليه، ومنعه من الصرف، وعدم منعه وفقاً لحالته.

خامساً: المؤنث اللفظي والمعنوي: وهو مؤنث تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة، ومدلوله مؤنث نحو: [فاطمة، وليلى، وغيداء] ويخضع لأحكام المؤنث اللفظي، والمؤنث المعنوي. ومن الملاحظ للتداخل بين هذه التقسيمات، فنحن نستطيع أن نضع الاسم تحت نوعين، أو ثلاثة أنواع في نفس الوقت، فالهدف من التقسيم التحديد فقط، فالاسم فاطمة، مثلاً، يعد مؤنثاً حقيقياً، ولفظياً، ومعنوياً في آن واحد.

سادساً: المؤنث التأويلي: وتكون صيغته مذكرة في أصلها اللغوي، ولكن -ولسبب بلاغي- يمكن تأويله بكلمة مؤنثة تقول العرب: (أنتي كتاب) والكتاب هنا الرسالة لهذا أنت الفعل معها.

ونحوها: هذه الحرف **B** أي الكلمة، ويمثلها قول الشاعر:

يا أيها الركبُ المُرْجِي مطيَّبَه سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوتُ

ويريد الضجة، أما عن أحكام هذا النوع من التأنيث (حسن، 1978م، ص589).

أ. يصح مراعاة صيغته اللفظية، من ناحية عدم تأنيثه.

ب. مراعاة تكبيرها اللفظي عند نعتها والإشارة إليها.

ج. يصح مراعاة معناها الذي تؤول به، شرط وجود قرينة جلية تمنع اللبس نحو: امتـلأت

الكتاب بالسطور.

أي: الورقة. ولكن من الأفضل الاقتصار على صيغة اللفظ - قدر الاستطاعة- منعاً للبس.

سابعاً: المؤنث الحكمي: ما كانت صيغته مذكرة لكنها أضيفت إلى مؤنث، فاكتسبت التأنيث، بسبب الإضافة، قال تعالى: [وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ] [ق: 21]. فكلمة كل مذكرة في أصلها، ولكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه نفس (حسن، 1978م، ص589).

أ. فصل العيسى

ومن الملاحظ أن أغلب هذه التقسيمات تخضع للقياس على اعتبار أنه من وسائل الاستعمال اللغوي، ومن السبل المنطقية التي يُدخل من خلالها إلى الظاهرة اللغوية، إضافة إلى أنه من مستلزمات التفكير العلمي في النحو، ولهذا نجد النحاة في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث يستعملون ثلاثة معايير (الملخ، 2002م، ص129).

- 1- معيار العلامة: فالاسم المختوم بوحدة من علامات التأنيث الثلاثة، اسم مؤنث من حيث العلامة.
- 2- معيار المطابقة الحقيقية: فالمؤنث ما يتناسل، والمذكر بخلافه، وهذا المعيار فرز مفهوم المؤنث الحقيقي في مقابل المذكر الحقيقي.
- 3- معيار الإشارة، فما يُشار إليه باسم إشارة مذكر فهو مذكر، وما يُشار إليه باسم إشارة مؤنث فهو مؤنث.

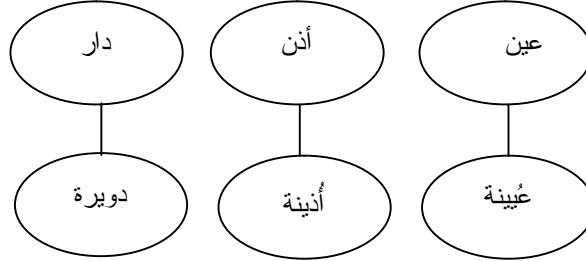
هذا كل ما يتعلق بالمؤنث القياسي، ولكن ماذا عن الأسماء المؤنثة سماعياً؟ إن التأنيث لا يجري دائماً على قياس مطرد، فللسماع منه نصيب وها هو أبو بكر الرازي (ت 666هـ/1267م) يهتم بالمؤنثات السماعية، ويتوقف عندها، جمعاً، ونظماً بغية تسهيل حفظها قائلاً (التكريتي، 1988م، ص245):

أخي ذا الحجا والحلم إن كنت طالباً	لما فيه تأنيث من الاسم مبهم
فخذ ما شرحنا واتخذها بضاعة	فعدتها ستون وهي منظم
لسان وعين والذراع وإصبع	وكف ونعل والعصا وجهنم
ونار وغول والسراويل واللقى	ودرع الوغى، والمنجنيق المقوم
وقوس من الآلات والفخذ عضونا	كذا عقب والكرش فاعرفه تغنم
ومنها جحيم النار ثم سعيها	كذا سقر والشمس والقوس والسهم

إلى آخر المؤنثات السماعية، وعدتها عنده ستون اسماً مؤنثاً، كما وقف أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ/948م) عند الأسماء المؤنثة السماعية، وصرح في كتابه (الجمال في النحو) ونجد في المقابل أبا بركات الأنباري (ت 577هـ/1188م) يورد في كتابه (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) تسعة وتسعين اسماً يحكم السماع بوجود التأنيث فيها، وتسعة وعشرين اسماً لا يحكم السماع بجواز التنكير والتأنيث، من مثل: السماء، والطير، والعيير... إلخ (التكريتي، 1988م، ص249-258).

وعليه فإن الأسماء المؤنثة السماعية لا تتحصر بعدد محدد في العربية نستدل عليها بالتصغير تارة، وبعود الضمير أخرى، وبالنعث الثالثة (حمادي، 1982م، ص315)، وبالإشارة رابعة فعند تصغير اللفظ الثلاثي من هذه الكلمات، تظهر العلامة التأنيثية، كما في الشكل رقم (3).

أساليب تحديد المؤنث في العربية

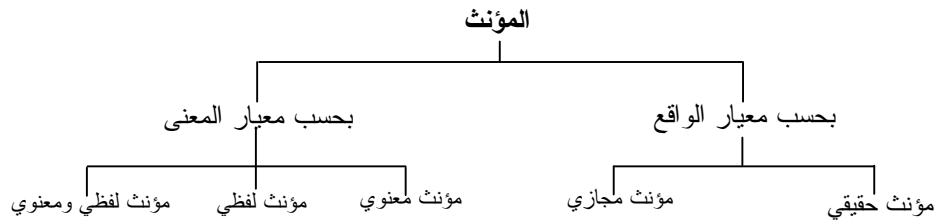


ووجوب عود الضمير إلى هذا اللفظ نحو: العين كحلتها.

أما النعت لقوله تعالى: [فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ] [الغاشية: آية 12] أما الإشارة، نحو: هذه جهنم. ونجد في العربية ألفاظاً كثيرة استقر لها الجواز على الوجهين (التذكير والتأنيث)، وقد أرجع علماء العربية هذه الظاهرة إلى اختلاف اللهجات العربية في نظرها للمسميات، والصفات، وتذكيرها، وتأنيثها، ونجد يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ/822م) يقول: "الطريق يؤنثه أهل الحجاز، ويذكره أهل نجد، والهدى مذكر، إلا أن بني أسد يؤنثونه، ويقولون: هذه هدى حسنة" (الفراء، 1975م، ص 87).

وعليه فمن ذكر فقد أصاب، ومن أنث فقد أصاب، ولا غرابة، إن تطورت بعض المؤنثات السماعية إلى ناحية التذكير في اللغة، بسبب خلوها من علامة التأنيث، أو تطورت بعض المؤنثات السماعية إلى قبول علامة التأنيث (الفراء، 1975م، ص 42). ولا شك أن استخدام السماع والوقوف على المروري كفيل بمعرفة المؤنث السماعي، ودليل على مرونة اللغة العربية، لما يطرأ من تبادل في الاستعمال بين المذكر والمؤنث.

ويمثل الشكل رقم (4) ملخصاً لمعايير تصنيف المؤنث (الحلواني، 1999م، ص 433)



وهذا التقسيم يتقاطع مع أنواع المؤنث المذكورة سابقاً.

ثانياً: علامات التأنيث:

لقد تعددت علامات التأنيث، وقد ذكر منها خمس عشرة علامة، ثمان منها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات (الانباري، 1978م، ص 166).

أ. فصل العيسى

ويضم (الشكل رقم: 5) جدولاً بهذه العلامات.

في الأسماء / أمثلة		في الأفعال / أمثلة		في الأوت / أمثلة	
الألف المقصورة	ليلى	التاء	قامت	التاء	رَبَّتْ، لات
الألف الممدودة	غيداء	الياء	تفعلين	الهاء	لاه
التاء المفتوحة	أخت	الكسرة	قمت	الهاء والألف	إنها
التاء المربوطة	فاطمة	النون	قُمْنَ		
النون	هنّ				
الكسرة	أنتِ				
الياء	هذي				
الألف والتاء	مسلمات				

وتتدرج هذه العلامات في نوعين:

الأول: العلامات اللفظية (الظاهرة) وتشمل:

أ- تاء التأنيث المتحركة (تاء النقل) التي تنقل المذكر إلى مؤنث، نحو: نعيم ← نعيمة.

ب- ألف التأنيث بنوعها: المقصورة، نحو: ليلى، والممدودة، نحو: لمياء.

الثاني: العلامات المقدر (الملحوظة):

وهذه خاصة بالأسماء المعربة الثلاثية، وهي مسموعة وتعرف إليها -كما سبق- بالتصغير وعود الضمير، والنعت والإشارة.

يقول ابن مالك (ت 672هـ/1273م) (ابن عقيل، 1990م، ص365).

علامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ فِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ: كَاكْتَفُفُ

وَيَعْرِفُ التَّقْدِيرُ: وَنَحْوَهُ كَالرَّادِ فِي

وهذا العلامات (المورفيمات) تعود إلى نظام قديم، تتضمن عناصر الإشارة، والتاء أكثرها شيوعاً في اللغات السامية، وهذه التاء يفتح ما قبلها، نحو: كبيرة، إلا في الكلمات ذات المقطع الواحد، فيأتي ما قبلها ساكناً، نحو: بنت مؤنث ابن وهذه التاء في (كبيرة) تقلب هاء عند الوقف، مع أنه لا علاقة صوتية بين التاء والهاء، والدليل على أصالتها أنها تعود للظهور في تركيب الإضافة نحو: كبيرة الحجم.

وكما يقول اللغويون: "الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها" (ابن التستري، 1983م، ص20). ومن الدلالة على أصالتها وجودها في القرآن مفتوحة: [رَحِمَتْ] (سورة البقرة، الآية 218). كما وجد في القاموس

المحيط في باب التاء عشرون كلمة كتبت بالتاء المفتوحة (ابن التستري، 1983م، ص 20).

نحو: التريبت **B** التريبة

و البريت **B** البرية

أساليب تحديد المؤنث في العربية

أما العلامة الثانية فهي الألف الممدودة، وتوجد على صيغة فعلاء مؤنث أفعل،
الذال على اللون، والحلية، والعاهة نحو:

المؤنث	المذكر
بيضاء	أبيض ←
غيداء	أغيد ←
حدباء	أحدب ←

أما العلامة الثالثة، فهي الألف المقصورة، وتوجد على صيغة فعلى مؤنث أفعل الذال على التفضيل.
نحو: كبرى ← أكبر.

وإن العلامة الثانية والثالثة حلت محلها في اللهجات، الهاء، أو تاء التأنيث.

نحو:	المؤنث	المذكر
حمراء	←	حمرة
عمياء	←	عمية
كبرى	←	كبره

والسر في ذلك هو ميل اللغة إلى السهولة والتيسير (ابن التستري، 1983م، ص 22).
وقد يكون السر هو العودة إلى التاء، التي اعتبرت في الأصل علامة التأنيث الأولى، ولعل الألف يوقف
عليها بالتاء؛ لأنها يقف عليها بالهاء، والهاء قريبة المخرج من الألف، وقد يكون للنبر أثر كبير في مد
هذه الألف المحولة عن (ها)، فإن كان المد يسيراً كانت ألفاً مقصورة، وإن كان المد طويلاً انتهت الألف
بالهمز، والتبادل بين المقصور والممدود يحصل في العربية (ابن هشام، ص 296).

نحو: [المينا B الميناء] و[الغناء B الغنى] و [العرجى B العرجاء]
إن علامات التأنيث ترد مع المذكر. أما التاء، نحو: رجلٌ علّامة، وراوية للشعر.
وأما الألف الممدودة فنحو: رجلٌ ذو بزلاء أي: جيد الرأي، ويوم ثلاثاء وأربعاء.
أما الألف المقصورة، نحو: رجلٌ خُنثى، ورجال جرحى للجمع عند المذكر. وقد وجدت هذه
العلامات مع المذكر والمؤنث (ابن التستري، 1983م، ص 48-49). واختفت مع المؤنث
السماعي كما سبق.

ومن الوظائف التي تقوم بها تاء التأنيث (ابن هشام، ص 288).

- نقل الاسم من المذكر إلى المؤنث نحو: إفاثق B فائقة |
- تأكيد التأنيث، نحو: |عروس B عروسة |.
- وتأتي لبيان اسم الجنس الجمعي، الذي يفرق بينه وبين مفردة بالتاء نحو:
|بقرة B بقرا|.

أ. فصل العيسى

- كما تأتي عوضاً من فاء الكلمة نحو: |هبة| أو من لام الكلمة، نحو: |سنة|
 - أو للمبالغة، نحو: |راوية| أو لتأكيدها، نحو نسابة ... إلخ.
- ويشترط النحاة أن يكون ما قبل هذه التاء مفتوحاً، أما عن سبب فتحها فربما كان صوتياً، للتخلص من توالي السواكن نحو:

كلب **B** كَلَبْتُ فنجيء بالفتحة بين اللام والتاء لكسر حدة الثقيل فأصبحت **B** | كَلَبْتُ |
B | كَلَبْتُ |

على أن بعض اللهجات العربية الحديثة تكسر ما قبلها (عمارة، 1986م، ص33).
أما عن تاء التأنيث التي سكن ما قبلها، فتقع في الكلمات ذات المقطع الواحد، نحو: بنت، وأخت، وكلتا، وذات وذيت وكيت، وثنتان .. إلخ (عمارة، 1986م، ص41،39). وسكون التاء موجود في اللغات السامية القديمة، وإن كانت الشواهد على ذلك قليلة.

ثالثاً: الأوزان وعلامات التأنيث:
إن لعلامات التأنيث (التاء، الألف المقصورة، الألف الممدودة) علاقة وثيقة بأوزان المشتقات، لما لها من دلالات على مستوى اللفظ، والمعنى، فهناك أوزان لا تدخلها هذه العلامات، وأوزان تدخلها، وأوزان لا تدخلها إلا بقلّة.

أما عن الأوزان التي لا تدخلها التاء مطلقاً فيوضحها الجدول الوارد في (الشكل رقم 6)).

الوزن	الشاهد	التوضيح
- فَعُولٌ بمعنى فاعل	صبور بمعنى صابر نحو: رجل صبور، وامرأة صبور	هذا الوزن لا تدخله التاء مطلقاً، وإن سمعت عن العرب: امرأة صبورة: فالتاء هنا للمبالغة.
- فَعُولٌ بمعنى مفعول	حلوب بمعنى مطلوب نحو: بقرة حلوب أو حلوبة	ويجوز فيها التأنيث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، أو عدم التأنيث.
- مَفْعَالٌ	مفتاح (لكثرة الفتح) معطار (لكثرة العطر) نحو: رجل معطار وامرأة	هذا الوزن يصلح للمذكر وللمؤنث ولا تدخله التاء مطلقاً، وإن سمعت عن

أساليب تحديد المؤنث في العربية

العرب: امرأة معطارة.	معطار.	
وهذا الوزن يصلح للمذكر وللمؤنث ولا تدخله التاء مطلقاً.	مَغْتَمَّ بمعنى (جريء) للرجل والمرأة	- مَفْعَل

وخلاصة القول إن التاء لا تدخل على الأوزان السابقة إلا ما سمع منها عن العرب (حسن، 1978م، 592-593).

أما عن أوزان المشتقات التي تدخلها التاء فهي:

أولاً: المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى، ويناسب طبيعتها، وليس أمراً طارئاً عليها، كالحمل، والولادة، نحو: امرأة حامل، أو حاملة، والأفضل حذف التاء لأن الحمل من طبيعة المرأة.

ثانياً: ما كان على وزن فعيل بمعنى مفعول،

شرط أن يعرف من السياق. نحو: فتاة جريح أي: مجروحة، بحذف التاء جوازاً

ومن أمثلتها في أقوال العرب: حُلَّةٌ حَصِيفٌ، أي: ذات لونين بياض وسواد (حسن، 1978م، 595).

أما إذا كان وزن فعيل بمعنى فاعل فتلحقها التاء كقول أحمد شوقي [ت 1351هـ / 1932م].

قَطَّيْتُ جِيَّ جِيًّا وَهِيَ لِلبَيْتِ حَلِيفَةٌ

(البيت على مجزوء الرمل)

فكلمة أليف لحقتها التاء على وزن فعيل وكذلك كلمة حليف، وإذا تجاوزنا عن تاء التأنيث إلى ألف التأنيث المقصورة، نجد لها أوزاناً نادرة مبعثرة في المراجع، وأوزاناً شائعة في الكلام الفصيح (حسن، 1978م، 600-602)، وتدرج أشهر أوزانها المسموعة في الجدول الوارد في (الشكل رقم 7).

الوزن	الشاهد	الوزن	الشاهد
- فُعَلَى	[إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرَّجْعَى] (سورة العلق: الآية 8)	فُعَلَى	حَجَلَى (مفردها: حَجَل اسم طائر)
- فُعَلَى	نحو: شَعْبَى	فُعَيْلَى	خَلِيفَى (اسم بمعنى الخلافة)
- فُعَلَى	نحو: بَرَدَى (نهر في الشام)	فُعَلَى	بُذْرَى (بمعنى التبذير)
- فُعَلَى	قَتَلَى	فُعَيْلَى	خُلَيْطَى (اسم الاختلاط)

أ. فصل العيسى

- فُعَالِي	حُبَارَى (اسم طائر)	فُعَالِي	شُعَارَى (اسم نبات)
- فُعَلَى	سُمَهَى (اسم للباطل والكذب)	فَعِيلَى	فَوَّضُوْضَى (بمعنى المفاوضة) وهي من الأوزان النادرة
- فِعْلَى	سِبْطَرَى (مشية فيها تبخر)		

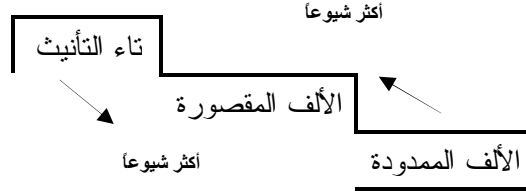
ومن الملاحظ أن الأوزان السابقة قد تراوحت بينه الشبوع والندرة - أما عن أوزان العلامة الثالثة (الألف الممدودة) فهي سماعية محضة، بعضها - أيضاً - نادر مفرق في بطون الكتب، وبعضها شائع مشهور (حسن، 1978م، 600-602).
وتدرج أشهر أوزانها في الجدول الوارد في (الشكل رقم: 8).

الوزن	الشاهد	الوزن	الشاهد
- فَعْلَاء	صحراء	فَاعُولَاء	عاشوراء (اليوم العاشر من محرم)
- أَفْعَلَاء	وعينها مثلثة (تصح بالفتح والضم والكسر كأربعاء (اسم يوم))	فَاعِلَاء	قاصيَاء (اسم لجرير اليربوع، حيوان أكبر من الفأر بقليل)
- فَعْلَاء	عَقْرَبَاء	فَعْلِيَاء	كبرياء (اسم للتكبر)
- فَعْلَاء	قِصَاصَاء (اسم للقصاص)	مَفْعُولَاء	مشيوخاء (جماعة الشيوخ).
- فَعْلَاء	فُرُقُصَاء (اسم النوع من القعود)	فَعْلَاء	بَرَكَاء (معظم الشيء وشدته)
- فَعِيلَاء	فَرِيثَاء (نوع من التمر)	فَعْلَاء	سِيرَاء (اسم ثوب مخلوط بالحرير)
- فَعُولَاء	جُلُولَاء (بلدة في العراق)	فَعْلَاء	خِيَلَاء (اسم للتكبر)
- فَعْلَاء	حَنَفَاء (اسم موضع)		

ونخلص من ذلك إلى أن التاء أكثر علامات التأنيث شيوخاً، واستعمالاً، تليها الألف المقصورة، فالألف الممدودة.

أساليب تحديد المؤنث في العربية

ويمثل (الشكل رقم 9) شيوع علامات التأنيث في العربية.



ومن خلال استقراء الشواهد السابقة، يتبين أن علامات التأنيث غير مختصة بالمؤنث فحسب، بل تتجاوز إلى المذكر، مما يدل على أنها ليست حكراً على التأنيث، وليست ذات أصالة فيه، وإن كانت علامات دالة عليه، فهي علامات شكلية، والمؤنث يمتاز بمادته لا بعلاماته الشكلية. وعلى الرغم من أن التذكير والتأنيث في العربية من خواص الأسماء إلا أن للأفعال والضمائر نصيب من علاماته.

الباب الثالث

أحكام عامة في التأنيث

أولاً: التأنيث في الأفعال:

نظرة عجلى إلى الأفعال تكشف عن ثلاثة أنماط، أدركها العقل، وألفها اللسان، وهي: الماضي، والمضارع، والأمر. وتقترن تاء التأنيث بالفعل الماضي كلاحقة، إذا أسند إلى المؤنث، وفي إلحاقها أقوال تتنوع بين الوجوب، والجواز، والامتناع، وتكون ساكنة نحو: قالت، وسبب سكونها كره توالي الحركات، هذا في الفعل الدال على الزمن الماضي.

أما في الفعل الدال على الزمن الحاضر (المضارع) فتأتي التاء سابقة في حالتين (بركات، 1988م، ص76):

الأولى: إذا أسند إلى مخاطبة، نحو: أنت تقومين |

والثانية: إذا أسند إلى غائبة، نحو: |هي تقومُ.

والعربية لم تفرق بين المخاطب المذكر المفرد أو الغائبة المفردة في صيغة الفعل المضارع من الناحية الشكلية، وتركت الأمر للسياق، في حين فرقت بين المذكر الغائب المفرد، مقابل المؤنث باختصاص المذكر بالياء، والمؤنث بالتاء فنحو: هو يلعبُ، وهي تلعبُ.

ولما التقت صيغة المذكر والمؤنث في المخاطب المفرد، نحو: تلعب، تلعبين على استخدام التاء حرفاً للمضارعة، بحث عن وسيلة للتفريق، فكان الكسر.

أ. فصل العيسى

وتميزت العربية بإفراد صيغ التثنية في المذكر والمؤنث، فقد ميزت بين الغائبين والغائبتين، نحو: يلعبان وتلعبان ولكنها لم تميز بين المذكر والمؤنث في المثنى المخاطب، فأشارت بنفس الصيغة، نحو: تلعبان، للمذكر والمؤنث على حد سواء.

أما عن فعل الأمر فقد تعاملت معه العربية معاملة المضارع (عمارة، 1986م، ص86). والنتيجة أن تاء التأنيث في الأفعال تأتي سابقة أو لاحقة وتحدد وفقاً لما يسند إليه الفعل، ولكننا نجد حالات يأتي معها الفعل غير مؤنث مع الفاعل المؤنث، قال تعالى: [فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ] [النمل: 51].

وقد عاملت العربية جمع التكسير، واسم الجنس، معاملة المفرد المؤنث في بعض الحالات، قال تعالى: [وَقَالَ نِسْوَةٌ لِيُوسُفَ: 30]، إلى جانب قوله تعالى: [قَالَتِ الْأَعْرَابُ] [الحجرات: 14]. ف جاء التأنيث في الفعل على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع (ابن هشام، 1988م).
ثانياً: التأنيث في الضمائر:

تتدرج الضمائر في ثلاث مجموعات وهي:

أ- ضمائر التكلم: والعربية لا تفرق بين المذكر والمؤنث في هذا النوع من الضمائر.

نحو: أنا ذهبتُ، مفرد مذكر أو مؤنث.

نحن ذهبنا، جمع مذكر أو مؤنث.

ب- ضمائر الخطاب: وفيه تميز العربية بين المذكر والمؤنث، بالفتح للمذكر، والكسر للمؤنث: نحو أنتَ ذهبتَ بالأسماء والأفعال، وهذا المبدأ قائم في الضمائر المتصلة، وأنتِ ذهبتِ بالأسماء والأفعال، نحو: كتابك وكتابتك، ونجد أن بعض اللهجات العربية قديماً وحديثاً -تقلب الكاف شيئاً، أو ما يشبه الشين، نحو: ضربتك تصبح ضربتشن، ولا يحدث ذلك إلا مع المؤنث (عمارة، 1986م، ص86)، كقول قيس بن الملوح (ت 68هـ / 688م).

عِينَاش عِينَاهَا وَجِيــــــــــــــــــــدش خَلَا أَنْ عَظْمَ السَّاقِ مِئْشُ دَقِيقُ
(البيت على البحر الكامل)

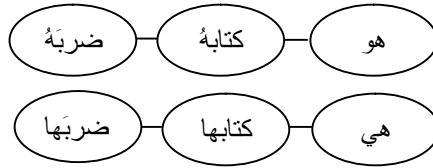
وربما كان قلب الكاف شيئاً لاجتماع الكلمتين في الهمس.

أما في خطاب الجمع فإنه يعتمد على المفارقة الصوتية بين الصوتين الساكنين الميم والنون، وهذا ما يبينه (الشكل رقم 10).

الجمع	ضمير الخطاب	الاسم	الفعل
المذكر	أنتم	كتابكم	ضربتم
المؤنث	أننن	كتابكن	ضربتن

أساليب تحديد المؤنث في العربية

ج- ضمائر الغائب: وفيها (هو) مقابل (هي)، أما إذا كانت ضمائر الغيبة ضمائر جر متصلة بالأسماء، أو ضمائر نصب متصلة بالأفعال، فإن المؤنث يمتاز بالفتح، ويبقى المذكر على الضم (عمابرة، 1986م، ص 89). وهذا ما يبينه (الشكل رقم 11).

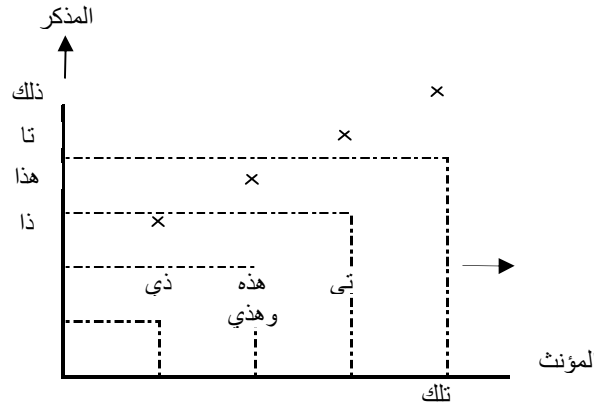


أما في الجمع فتسير الصيغ في خطٍّ موازٍ لما في جمع المخاطب أي الميم للمذكر، والنون للمؤنث، هُنَّ، هُمَّ، هُنَّ.

وهكذا تنتظم ظاهرة التأنيث في الضمائر وفق قواعد مطّردة.

ولكن ماذا عن التأنيث في أسماء الإثارة، والأسماء الموصولة؟

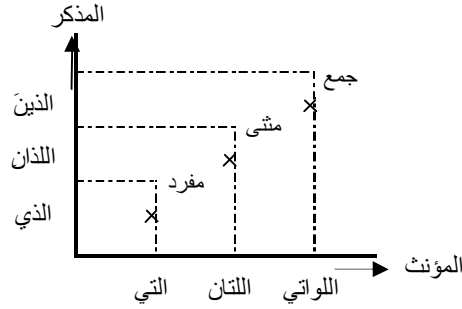
يختلف اسم الإشارة في المذكر عنه في المؤنث، مع مراعاة المشار إليه في القرب والبعد وهذا ما يبينه الرسم البياني الوارد في (الشكل رقم 12).



والخلاصة في الإشارة للقريب يختص المذكر بالفتح، والمؤنث بالكسر (بركات، 1988م، ص 67)، أما في الإشارة للبعيد فيمتاز المؤنث بالتاء كعلامة تميزه عن المذكر، ذلك تلك.

أ. فصل العيسى

وهذا ما نلاحظه في الأسماء الموصولة، إذ إن التاء تصبح علامة يمتاز بها الاسم الموصول المؤنث عن المذكر، الذي **B** التي، ويمثل الرسم البياني شكل رقم (13) الأسماء الموصولة من حيث الجنس والعدد.



ثالثاً: علامة التأنيث وجمع المؤنث السالم:

تدخل التاء كعلامة دالة على جمع المؤنث السالم، ليمتاز عن جمع المذكر السالم، باللاحقة وهي الألف والتاء، مقابل الواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر السالم.

نحو: معلم + معلمون = معلمين (جمع مذكر سالم).

معلمة + ات = معلمات (جمع مؤنث سالم).

فكلمة معلمات: جمع؛ لأنها دلت على أكثر من اثنتين، وهي مؤنثة؛ لأنها دلت على مجموعة إناث، وهي سالمة لأنها سلمت من التكسير في بنائها نحو: فاطمة **B** فواطم (جمع تكسير).
والغالب في المفردات المؤنثة جمعها على التأنيث السالم كما ورد في القرآن: [مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ] [التحریم: آية 5]، ومفرد كل منها على الترتيب: مؤمنة، فائنة، تائبة، عابدة، سائحة، وكلها مختومة بتاء التأنيث وأتى جمعها باللاحقة الألف والتاء. وهذه اللاحقة زائدة على الأغلب، بدليل أن المفرد يخلو منها، ويجب التفريق بينها وبين الألف والتاء الأصلية في (قضاة) والألف والتاء الواردة في جمع التكسير (عيد، 1971م، ص72).

نحو: بيت **B** أبيات.

وهذا الجمع يأتي من المفرد المؤنث، كما يأتي من المفرد المذكر.

نحو: طالبة **B** طالبات.

واجب **B** واجبات.

وفي المقابل نجد كلمات مؤنثة تجمّع بغير اللاحقة (ات).

أساليب تحديد المؤنث في العربية

نحو: عنق **B** أعناق.

دمية **B** دمي.

وربما يعود السبب في ذلك أن قاعدة الجمع باللاحقة (ا ت) غير مطردة، لأنها شكلية، ولخفة هذا الجمع وسهولته يستخدمه الأطفال بكثرة في مراحل نطقهم الأولى.

وأيضاً تغيّر ضبط بعض المفردات عند جمعها باللاحقة (ا ت):

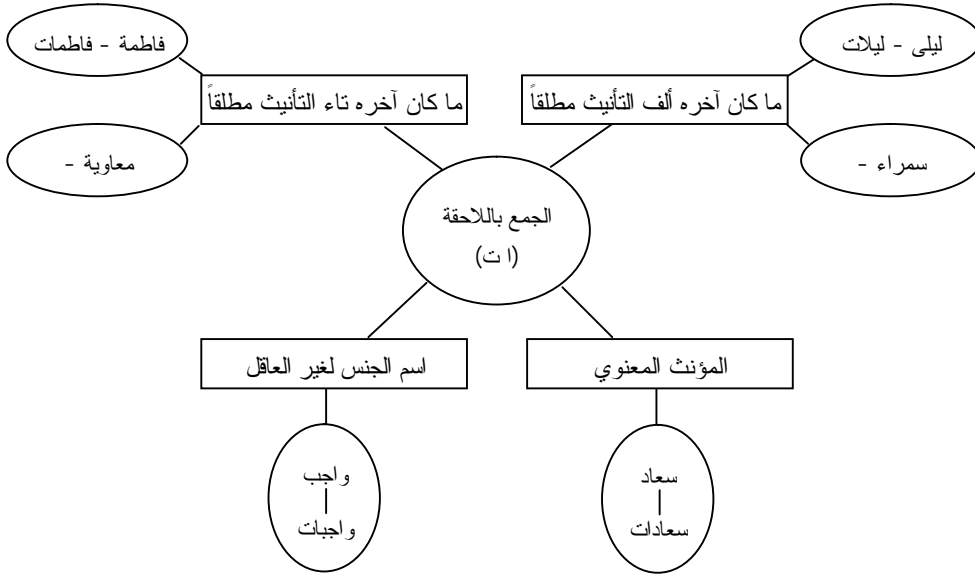
نحو: زَهْرٌ ← زَهْرٌ ^{تجمع} ← زَهْرَات.

غُرْفَةٌ ← غُرْفَات.

فكلمة (سالم) إذن بحاجة إلى إعادة نظر؛ وذلك بسبب تغيّر ضبط بعض الكلمات عند جمعها.

أما عن علامة جمع اللاحقة (ا ت) الإعرابية، فتخرج عن الأصل في حالة النصب فقط، مما يجعلها تمتاز عن بقية المنصوبات. قال تعالى: [وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ] [ق: آية 38].

وبيين (الشكل رقم 14) أصناف المفردات التي تجمع باللاحقة (ا ت).



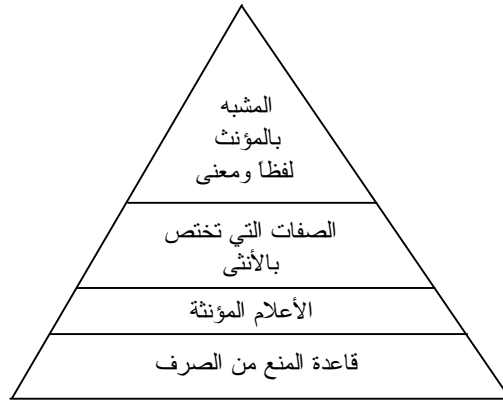
وهناك مصطلح ما ألحق بجمع المؤنث، وهي كلمات تأتي على صورته، وتعرب إعرابه (خليفة، 1980م، 75). ومنها أولات مقابل ذو.

قال تعالى: [وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ] [الطلاق: آية 4].

أ. فصل العيسى

رابعاً: التأنيث والمنع من الصرف:

يمنع النحو العربي صرف كل ما يتصل بالمؤنث - خاصة من الأعلام - فإنها لا تصرف، ومعنى لا ينصرف، أي: لا يدخله خفض ولا تنوين (بركات، 1988م، ص317)، وكأن العرب أرادوا أن تُسَمَّى نطقهم تمييز هذه الأسماء من غيرها، وجعلها خاصة بالأنثى وقاعدة التأنيث الممنوع من الصرف يبينها (الشكل رقم 15).



ويمكن تلخيص قاعدة المنع من الصرف فيما يلي:

- يمنع من الصرف كل الأعلام المؤنثة، سوى ما كان على ثلاثة أحرف وسطها ساكن، فيجوز فيها الصرف وعدمه، والمنع أجود.

نحو: هِنْدٌ ← هِنْدُ.

أما العلم المختوم بتاء التأنيث، وجاء على ثلاثة أحرف، فيمنع من الصرف، نحو: شاة وقلعة إذا سمي بها.

- العلم المؤنث معنوياً والزائد على ثلاثة أحرف يمنع من الصرف مطلقاً، حتى وإن أُطلق اسم مذكر على مؤنث نحو: جلال وإكرام.

ولكن، ماذا لو أُطلق اسم علم مؤنث على مذكر؟ في هذه الحالة يصرف العلم، إلا إذا كان فيه علامة من علامات التأنيث فإنه لا ينصرف نحو: حمزة، وطلحة.

وهذا ما دعا أحد الباحثين للقول إن إشكالية تعدد معايير فرز المؤنث من المذكر تبرز في العربية في مبثني التصغير والمنع من الصرف. فالاسم "مجد" علماً لمذكر تصغيره "مُجَيِّد" وهو مصروف وجوباً فيقال: "رأيت مجداً" أما إذا كان علماً لمؤنث فتصغيره "مُجَيِّدة" وهو في الأصل ممنوع من الصرف، إلا أنه قد يصرف تخفيفاً لأنه علم ثلاثي ساكن الوسط (الملخ، 2002م، ص130).

أساليب تحديد المؤنث في العربية

ومهما تعددت المعايير في فرز المؤنث والمذكر؛ يبقى اللسان العربي الفصيح، والفطرة العربية السليمة هي المعيار الأهم في تحديد المؤنث وفرزه عن المذكر.

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة "أساليب تحديد المؤنث في العربية"، وإذا كان هذا هو هدفها، فإن هناك مجموعة من النتائج تُجمل فيما يأتي:

أولاً: اقتران التأنيث بالتذكير، وأنه لا يوجد تطابق بين اللغة والواقع، بل التطابق بين اللغة والتصور الذهني في الأشياء المذكرة والمؤنثة، وربما يرجع سبب ذلك لنظام اللغة العربية، الذي يخضع لثنائية التذكير والتأنيث.

ثانياً: هناك إشكالية في فرز المؤنث والمذكر، وذلك لأسباب اجتماعية عرفية، تعود إلى إطلاق أعلام على الذكور فيها علامات تأنيث، وإطلاق أسماء لأعلام ذكور على إناث.

ثالثاً: لا نستطيع إخضاع كثير من الكلمات المؤنثة للمنطق العقلي، فقد يشترك اسمان في معنى واحد، ونجد أحدهما مذكراً، والآخر مؤنثاً، نحو: (بلد، وبلدة)، في حين نجد كلمات تذكرها بيئة، وتؤنثها أخرى، نحو: (سوق، سكين) وهذا يدل على عدم استقرار هذه الظاهرة في ظروفها التاريخية القديمة.

رابعاً: علامات التأنيث لا علاقة بينها من الناحية الصوتية، وهي ليست أصيلة في التأنيث ودليل ذلك ما جاء في أي الذكر الحكيم، فالتأنيث يمتاز بمادته، لا بالعلامات التي ألحقت به.

خامساً: يُعتمد في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث على معيار العلامة، والمطابقة الحقيقية، والإشارة، ولكن يبقى اللسان العربي الفصيح، والفطرة العربية السليمة هي المعيار الأهم والأوضح.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الأنباري، محمد بن القاسم (ت 328هـ/939م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1978م.
3. بركات، إبراهيم إبراهيم، التأنيث في اللغة العربية، دارالوفاء للطباعة، المنصورة، ط1، 1988م.

أ. فصل العيسى

4. ابن التستري، سعيد بن إبراهيم (ت 361هـ/972م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبد المجيد هويدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط1، 1983م.
5. التكريتي، محمد وجيه، في الأسماء المؤنثة السماعية لأبي بكر الرازي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع34، 1988م.
6. حسن، عباس، النحو الوافي، ج4، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1978م.
7. الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشروق العربي، بيروت، ط5، 1999م.
8. حمادي، محمد ضاري، التذكير والتأنيث في العربية، مجلة المجمع العراقي، مج 33، 1982م.
9. خليفة، سهير محمد، دراسات في النحو والصرف، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980م.
10. السجستاني، سهل بن محمد (ت 255هـ/868م)، التذكير والتأنيث، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة الصفدي، عمان، (دون تاريخ نشر).
11. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت 769هـ/1367م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، ط1، 1990م.
12. عميرة، إسماعيل أحمد، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي، عمان، ط1، 1986م.
13. عيد، محمد، النحو المصفي، ج1، دار الكتب، القاهرة، 1971م.
14. الفراء، يحيى بن زياد (ت 207هـ/822م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975م.
15. الملح، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، 2002م.
16. نبهان، عبد الله، مقدمة في التذكير والتأنيث، الذخائر، ع 4، 2000م.
17. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ/1395م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1979م.
18. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ/1395م)، شذور الذهب، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، 1988م.